الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الـدورة الرابعة والثلاثون

الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة

الجلسة السابعة عشـرة

المعقودة يوم الاثنـــين

١٥ تشرين الأول/اكتوبـر ١٩٧٩

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيـــد بيرســون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلـــي

المحتويـات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

تنظيم الأعمـال

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

79-57530

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.17
29 November 1979
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)

(A/34/6 and Add.1 ، A/34/7 ، A/C.5/34/12 and 13) .

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد ليينو (فنلندا) : أعرب عن تقديره للأمين العام لما بذله من جهود لخفض النمو الحقيقي لميزانية فترة السنتين القادمة الى أقل مستوى ممكن. وقال أن فنلندا أيدت سياسة الضغط المالي والوفر وتأمل أن تواصل الأمانة العمل بهذه السياسة بالرغم من الضغوط التي ستمارس دون شك لزيادة الميزانية . وتتطلب هذه السياسة أيضا تضحيات في تنفيذ البرامج التي سبقت الموافقة عليها . وأضاف أن كثيرا من أجهزة وهيئات منظومة الأمم المتحدة لم تلتفت الا قليلا للآثار المالية المترتبة على مقرراتها الموضوعية ، بينما يفضل المديرون والموظفون المسؤولون عن تنفيذ مثل هذه المقررات أكبر قدر من المرونة المالية .

٢ - وقال ممثل فنلندا أنه يمكن دراسة الاحتياجات المالية للأمم المتحدة في مجموعها من نواح مختلفة. وقد أبرزت فنلندا دائما الدور المحورى الذى تقوم به الأمم المتحدة في حياة المجتمع العالمي . فلا يجب اذن أن تعمل اللجنة الخامسة وحدها بصفتها مراجع حسابات ، ولكن عليها أيضا أن تنظر الى ادارة وتمويل الأمم المتحدة من زاوية أوسع ، آخذة في الاعتبار أهداف المنظمة وهي الحفاظ على السلم والأمن والتقدم الاقتصادى والاجتماعي لشعوب العالم .

٣ - وأضاف أنه كلما زاد القلق بسبب الحالة السياسية والاقتصادية في العالم كلما زادت الحاجة الى أن تكون منظمة الأمم المتحدة فعالة . ومن هذه الناحية فان أنصبة الحكومات في ميزانية الامم المتحدة ضئيلة بالمقارنة بالنتائج السياسية الثمينة التي تحققت . وقال أنه من المفهوم في الوقت نفسه ، أن تطالب الحكومات التي اضطرت الى تطبيق سياسة ضغط مالي داخلي والى خفض انفاقها العام ، مثل حكومة فنلندا ، ببعض الضغط المالي داخل الأمم المتحدة .

٤ - واستطرد قائلا أنه تقع على الأمانة مهمة عسيرة وهي استخدام الموارد المالية المتوفرة على أفضل وجه. ولهذا الغرض نأمل أن تبذل قصارى جهدها لتجنب أى تبديد للموارد أو أى ازدواج في أنشطتها .

٥ - وقال السيد ليينو أن هناك مجالا آخر يجب دراسته وهو الاشراف الادارى والمالي الداخلي والخارجي . وفي هذا الصدد فان وفده يرحب بأفكار وفد كندا لبحث نظام مراجعة الحسابات الحالي في الأمم المتحدة علما بأن الأهداف المتوخاة مقبولة بصفة عامة .

(السيد ليينو ، فنلنـــدا)

٦ - واستدرك قائلا انه لا يجب أن تقصر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهودها على دراسة جهازها ، بل يجب عليها أيضـا أن تتأكد من أنها تساهم بنصيب مناسب في عملها . ويجـب أن تكون جميع الحكومات مستعدة للوفاء بالتزاماتها المالية بطريقة يمكن الاعتماد عليها .

٧ - وقال ان الاستقرار المالي في الأمم المتحدة شرط لابد منه لتعزيز قدرتها على العمـل في جميع مجالات اختصاصها . والمسؤلية الأساسية للجنة الخامسة هي أن تضمن الا تمس هـذه القدرة وهو هدف لا يجب اطلاقـا أن يغيب عن البال .

٨ - السيد رمـزى (مصـر) : قال انه يود أن يشير أولا الى الملاحظات التي أبديت حـول الميزانية البرنامجية المقترحة . فقـد أشير مرارا خلال المناقشة الى الاسراف والتقشف . وليـس هناك خلاف بالنسبة للاسـراف ولكن أثار التقشف ملاحظات سلبية وأخرى ايجابية . ولا يكون هناك تبرير للتقشف الا اذا كان هناك اتفـاق رأى بين الدول الأعضاء على أنه يوجد اسراف واضـح فـي استخدام الأمم المتحدة للموارد وليس الأمر كذلك . ويوجد مع ذلك وعي عام بأن الأمم المتحـدة تحتاج الى زيادة فعاليتها ليتسنى لها القيام بدورها بموجب الميثاق بطريقة أفضـل .

٩ - وأضـاف ممثل مصر أن وفده لاحظ من قراءة الوثائق ذات الصلة والاستماع الى البيانـات حقيقة يؤسف لها للغاية : وهي وجود ترابط بين حجم الأنصبة ودرجة التأثير الذى يمكن ممارستـه في ادارة الأمم المتحدة . ولكن يجب الا يغيب عن البال أن الميثاق يقوم على هذا المبدأ الأساسي وهو مبدأ مساواة جميع الـدول الأعضاء في السيادة ، بغض النظر عن حجم أنصبتها وموقعهـا الجغرافي وعدد سكانها وترسانتها العسكرية .

١٠ - واستطرد قائلا أن المصدر الوحيد للتشريع في ادارة الشؤون المالية والميزانية للأمـم المتحدة ، يوجد في قرارات ومقررات الجمعية العامة ومن الواجب على جميع الدول الأعضـاء أن تكفل أن الادارة تتم في مناخ صحي ، خال من التدخل أو الضغط . وفي هذا الصدد ، فهـو يود الاشـارة الى البيان الذى أدلى به في الجلسة الخامسة عشرة وفد اسرائيل ، حيث قـال أن الأمم المتحدة انفقت موارد على مشروعات ذات جانب سياسي واحد وأنه لا يجب استخدام الأمـوال الدولية لمباشرة الدعاية الحزبية لاحدى الدول الأعضاء . وقـال انه يرغب أن يذكر وفد اسرائيـل ان الأنشطة المشار اليها تمت تنفيذا لقرارات الجمعية العامة التي اتخذت بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء . وكانت هذه الأنشطة أيضـا متفقة تمام الاتفاق مع دور الأمم المتحدة كما هو مبين فـي الميثاق ، لأنها كانت تهدف الى بيان أوجه الظلم والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ضد شعب بمعرفة دولة عضـو . ولذا ما كان يمكن مهما بلغ الانسان من الخيـال ، اعتبارها متضاربة مـع أهداف الأمم المتحدة .

١١ - وقال ان وفده ، رغم مخاوفه بسبب المعدل الحقيقي للنمو في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ والبالغ ٨ر. بالمائة ، الا أنه يستطيع من حيث المبدأ قبـول

(السيد رمزى ، مصر)

اقتراحات الميزانية التي قدمها الأمين العام. وسوف يبدى رأيه حول التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية للشؤون المالية والميزانية عند مناقشة الميزانية بابا بابا .

١٢ - وأردف قائلا بالنسبة للاتجاهات الايجابية التي اكتشفها في الميزانية البرنامجية المقترحة، ان الشكل الذى قدمت فيه الميزانية يعتبر تحسنا واضحا بالنسبة للميزانيات السابقة ويدل على جهود الأمين العام من أجل تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٣٢/٢١١ . وقال أن وفده يرحب أيضا بالاتجاه المتزايد نحو اللامركزية في نفقات الأمم المتحدة ونقلها من نيويورك وجنيف الى أماكن اخرى، خاصة الى اللجان الاقليمية. ومع أنه يجب بذل مجهود اضافي لاعادة توزيع الموارد المتوفرة على أنشطة ذات فائدة أكبر، الا أن مبادرات الأمين العام في هذا الاتجاه جديرة بالثناء.

١٣ - وبالنسبة لنواحي الميزانية المقترحة التي تثير القلق ، فان وفده قد لاحظ اتجاها نحو تخفيض الانفاق نسبيا على أنشطة موضوعية وزيادة الانفاق على الخدمات المشتركة وهذا ينعكس بوضوح في حقيقة أن الخدمات المشتركة قد زاد نصيبها ١ في المائة الى ٣٤ في المائة ، أى ٤٠٨ ملايين من الدولارات ، بينما احتفظت الأنشطة الموضوعية بنصيبها الحالي من الميزانية .

١٤ - وقال ممثل مصر ان وفده يسره أن الامين العام قد اعد الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٣/١١٨ ، لكنه دهش لأن الأمين العام قد راعى ، بالنسبة للبرامج الكبرى ، معدلات النمو النسبية التي أوصت بها لجنة البرنامج والتنسيق في الفقرة ٥٣ (أ) من التقرير (A/33/38) . وان كان قد يكون من الصحيح ان هذه التوصيات هي المبادئ التوجيهية الدولية الحكومية الوحيدة لتخصيص الموارد ، الا أن الجمعية العامة لم توافق عليها . وأنه يجب أن يوجه النظر أيضا الى أن غالبية الدول الاعضاء لم تقبلها بل وأعربت في الحقيقة عن تحفظاتها حول هذه المسألة سواء في لجنة البرنامج والتنسيق أو امام اللجنة الخامسة .

١٥ - السيد بلاكمان (بربادوس) : قال ان اللجنة ، وهي تبحث الوثيقتين A/34/6 و A/34/7 ، لن تكتفي بالتوصية بالموافقة على الأموال اللازمة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة ، لكنها ستقرر في الوقت نفسه الدور الذى تتوقع أن تقوم به الأمم المتحدة. ان الميزانية البرنامجية هي اذن أهم بند في جدول أعمال الدورة الحالية.

١٦ - وقال ان وفده يود في المرحلة الحالية من المناقشة أن يبدى رأيه في الميزانية في مجموعها ، محتفظا بحقه في الكلام مرة أخرى عندما تقوم اللجنة ببحث الميزانية بالتفصيل .

١٧ - وأضاف ممثل بربادوس أن مناقشات كثيرة جرت حول معدلات النمو ونسبها المئوية كما قدمت تفسيرات مختلفة للمعلومات الاحصائية الواردة في الوثائق ذات الصلة . ويشعر وفده انه لا يمكن تقدير النمو الحقيقي بفحص أرقام مؤقته ، بل ليس من الحكمة محاولة مقياس النمو الحقيقي في ميزانية تنتهي ، ضمن جملة أمور ، الارقام المتعلقة بالدورة الخامسة من الأونكتاد ومركز غيينا الدولي .

(السيد بلاكمان ، بربادوس)

وبالاضافة الى ذلك قد يحتاج الأمر الى اعتمادات اضافية عند تقديم التقارير المرحلية. كذلك يوافق وفده على رأى اللجنة الاستشارية القائل بأن الميزانية المنقحة وليست الميزانية المؤقتة هي التي تستحق البحث الجدى .

١٨ - وقال ان وفده يشعر أن الأمين العام في بيانه الافتتاحي أمام اللجنة (A.C.5/34/12) قد وجه الانتباه بجدارة الى الاحتياجات المتناقضة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة ، اذ قال أن هناك حدا لا يمكن أن ترفع المنظمة اليه تنفيذ البرامج بالمستوى المرتفع المتوقع منها ، دون أن تقدم اليها الموارد المالية المناسبة .

١٩ - واستطرد قائلا أن الالحاح على النمو السلبي من جانب البلدان التي ساهمت بالجزء الأكبر من الميزانية العادية وبالأموال الخارجية عن الميزانية ، يجب مقابلته بالاحتياجات المتزايدة للعالم النامي الذى يبحث عن الخلاص عن طريق القرارات التي تتخذها الوكالات المتخصصة والجمعية العامة .

٢٠ - وأضاف أن اتخاذ قاعدة الصفر أو النمو السلبي ، أساسا لوضع الميزانية لا يتعارض بالضرورة مع مصالح العالم النامي . ان مفهوم النمو السلبي ، عندما يطبق بطريقة علمية يعني فحص الأنشطة الحالية وحذف الأنشطة التي أصبحت بالية أو عديمة الفعالية أو ذات فائدة حدية . فأفضل استخدام للموارد الحالية ، بما في ذلك اعادة توزيعها سيأتي نتيجة لحذف مثل هذه الأنشطة .

٢١ - وقال ممثل بربادوس ان هناك تطبيقا آخر لمفهوم النمو السلبي يعتبر غير علمي وهو عندما تستمر الأنشطة الحالية دون النظر الى فاعليتها أو فائدتها دون زيادة مستوى التمويل بعد اجراء التعديلات بسبب التضخم. وأضاف أن وفده يرى أن المنهجية لا تحول دون تفادى الاسراف وتميل الى ايلام العالم النامي خاصة عندما تصبح الموارد نادرة .

٢٢ - واستطرد قائلا أن بلده باعتباره جزءا من العالم النامي ، يشعر أن مشكلة نمو الميزانية لا يمكن أن تفهم أو تحل منعزلة عن اعداد الميزانية متوسطة الأجل التي قامت على أساسها تقنيا ميزانيتا فترتين كل منها مدتها سنتان . فان الميزانية متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ قدمت الى لجنة البرنامج والتنسيق بتأخير كبير لم يمكنها من تقديم توصيات الى الجمعية العامة كما هو وارد في قرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ . وستثار مثل هذه المشاكل كل سنة مالية ما لم يتم تقييم مستمر للبرامج القائمة وتقديم الأمانة التقارير في مواعيدها الى لجنة البرنامج والتنسيق والى وحدة التفتيش المشتركة ، حتى تستطيع هاتان الهيئتان تقديم توصيات دقيقة حول امكانيات استيعاب وتوزيع الموارد البشرية والمالية واستبعاد البرامج غير الفعالة .

٢٣ - وقال ممثل بربادوس أن وفده يعارض بشدة كل توصية تهدف الى نسف القدرة على تنفيذ البرامج التي تهدف الى مساعدة العالم النامي . فيجب أن تعكس ميزانية منسق مكتب الأمم المتحدة

(السيد بلاكمان ، بربادوس)

للاغاثة في حالة الكوارث احتياجات البلدان أو الاقاليم التي نكبت حديثا بكوارث طبيعية . وعلاوة على ذلك يجب التأكيد المناسب على الدور المهم الذى قامت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في التنمية ، وكذلك ايلاء الاهتمام بالاعتماد الكبير للبلدان النامية على الوكالات والمنظمات التي تقدم لها المساعدة الزراعية والتكنولوجية والاقتصادية . وأضاف أن وفده يرفض المبدأ القائل بأنه يجب التضحية باحتياجات المجتمعات العالمية على مذبح التقشف المالي . ان ميزانيات التقشف التي تهدف الى شل الأمم المتحدة وجعلها غير قادرة على الاستجابة للمشاكل العالمية الملحة ، وخاصة مشاكل الفقراء ، لا تخدم مصالح الدول الأعضاء ، سواء كانت متقدمة النمو أو نامية .

٢٤ - السيد دى فاك (بلجيكا) : قال ان الأمم المتحدة أصبحت منظمة في غاية التشعب ، لا يمكن مقارنة هيكلها بهيكل اية هيئة أخرى عامة أو خاصة . فهي اذ تقوم على العضوية التطوعية لـ ١٥٢ دولة تشمل الدول الكبرى والدول الصغيرة ، العمالقة الاقتصاديين والبلدان ذات الاقتصادات التي لا تكاد تكفي لاعاشتها . فهي تمتاز من ناحية بمركزية محددة فيما يتعلق بتخطيط برامج عملها ومن ناحية أخرى باللامركزية فيما يتعلق بتنفيذ هذه البرامج . كما تتولى الأمم المتحدة أنواعا مختلفة من الأنشطة تختلف بين تشجيع نزع السلاح واقامة نظام اقتصادى دولي جديد الى اصدار طوابع بريدية وحفر الآبار في المنطقة الساحلية .

٢٥ - وأردف قائلا ان الامين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة وفي التمهيد للميزانية البرنامجية المقترحة ، قدم للوفود صورة واضحة لما يواجهه من مشاكل ادارية أو متعلقة بالميزانية . وقال ان وفده يدرك تماما الموقف الصعب الذى يكتنف الادارة : ان عبء عمل الأمانة يزداد باطراد تحت ضغط الحكومات ، بينما يجرى في الوقت نفسه التنبيه باستمرار على الادارة بعدم زيادة التكاليف الحقيقية والعامة لأنشطتها .

٢٦ - وأضاف قائلا ان كل ادارة ظلت باقية عدة عقود ، معرضة لخطر الانغماس في البيروقراطية ، ومعرضة كذلك لأن تفقد بعض وحداتها المبادرة الضرورية لتبسيط أعمالها وللقيام باستخدام خلاق ومنتج للوسائل المتوفرة لديها .

٢٧ - واستطرد قائلا ان الأمين العام اشتكى ، وهو على حق ، من الانتشار الحالي لأعمال الأمم المتحدة ومن عدم التنسيق مما أدى في بعض الأحيان الى استمرار أنشطة بالية والى الاختلاف الذى يظهر أحيانا بين المقررات التي تتخذها الحكومات والبيانات التي يدلي بها ممثلوها في الهيئات الدولية الحكومية حينما تتناول المناقشة المسائل الادارية والميزانية .

٢٨ - وقال انه لترشيد وتحسين أنشطة الأمم المتحدة بقدر الامكان ، لابد من الاهتداء الى اجراءات أبسط وأقل كلفة . ان اتخاذ هذه الاجراءات هو ليس من مسؤولية الهيئات الدولية الحكومية فحسب وانما الادارة كذلك . ان حالات التأخير وعدم التعاون من جانب أمانات المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة يجب القضاء عليها حتى يمكن تنفيذ الاقتراحات الرامية الى تبسيط الاجراءات بين مختلف قطاعات المنظمة .

(السيد دى فاك ، بلجيكا)

٢٩ - وقال انه وفقا لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق اقترح الأمين العام زيادة الميزانية البرنامجية زيادة انتقائية مما أدى الى اثارة مسألة عما تكون عليه الحالة النهائية عندما تدمج في الميزانية الآثار المالية للبرامج الجديدة .

٣٠ - وأردف قائلا ان وفده لا يرى من المناسب أن يكون النمو المتوقع في برنامج المستوطنات البشرية ٢ر٣ في المائة بينما ينتظر للهيئات الادارية نمو بنسبة تزيد على ٧٠ في المائة نتيجة لنقل وظائف الى الميزانية العامة كانت تمول في الماضي من موارد خارجة عن الميزانية . كما أنه لا يمكن أن يقبل زيادة قدرها ٣٠ في المائة في الباب ٢٢ من الميزانية حتى ولو تم ذلك عن طريق نقل الموارد . ان وفده يرى انه في فترة التقشف يجب تجميد نقل الوظائف الى الميزانية العادية في حالة البرامج أو اجزاء البرامج ذات الأهمية الثانوية .

٣١ - وقال انه من الضرورى علاوة على ذلك أن تخطر الأمانة اللجنة بالأنشطة التي انتهى تنفيذها أو أصبحت بالية أو ذات فائدة حدية حتى يمكن تحقيق وفورات . ويرى وفده أن تقرير الأمين العام (A/C.5/34/4) قد يكون مضللا من هذه الناحية .

٣٢ - وأضاف أن من العسير أن نعتقد أنه لا يمكن الاستغناء في منظمة مثل الأمم المتحدة عن اجزاء أخرى من عدد من البرامج ، ومن الضرورى أن تخصص الأمم المتحدة جزء اكبر من مواردها لتنفيذ المشاريع ذات الفائدة المباشرة للبلدان النامية .

٣٣ - واستطرد قائلا انه يجب أن يقوم مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي بدور قيادى في جميع المسائل المتصلة بالمبادرة والتنسيق داخل المنظمة . وثمة مجال مهم لاعادة التنظيم وهو مجال اللامركزية الاقليمية . وفي هذا الصدد ، فان الزيادة في الموارد المقترحة للجان الاقتصادية الاقليمية ، والتي فاقت المتوسط ، انما تمثل عاملا ايجابيا جدا . وبالرغم من ذلك ، يجب أن نبرز أن اللامركزية تعني أساسا نقل الموارد وليس زيادتها في الاقاليم دون أن تكون مصحوبة بتخفيضات في المقر .

٣٤ - ثم ذكر ممثل بلجيكا أن امام اللجنة الخامسة ميزانية يزيد مجموعها على ٢ر١ بليون دولار . فالميزانية المقترحة ليست نهائية مع ذلك بمعنى أن الآثار المالية للتوصيات والقرارات التي تمت الموافقة عليها بمعرفة عدد من الأجهزة سوف تبلغ الى الوفود خلال الدورة الحالية .

٣٥ - وأردف قائلا ان وفده يؤيد البيان الذى أدلى به ممثل ايرلندا نيابة عن بلدان المجتمع الاقتصادى الأوروبي وأبرز الحاجة الى تمويل مجموع الاثار المالية للقرارات التي يتم اعتمادها خلال الدورة الحالية وذلك عن طريق اعادة توزيع الموارد بطريقة تكفل عدم عرض تقديرات اضافية على الدورة الخامسة والثلاثين .

٣٦ - ثم أضاف قائلا انه يرحب بأن معدل النمو المتوقع لا يزيد على ٨ر٠ في المائة بالنسبة لنفقات الميزانية المعروفة لكنه يبدى تحفظات بشأن الطريقة التي تم الوصول بها الى هذا الرقم .

(السيد دى فاك ، بلجيكا)

٣٧ - وقال ان وفده عندما يتفحص الميزانية سيراعي الصعوبات التي تواجهها منظمة بحجم الأمم المتحدة ولكنه سيراعي أيضا الارادة التي أبدتها الأمم المتحدة في الاعتراف بهذه الصعوبات وفي محاولة تذليلها .

٣٨ - السيد مونت (جمهورية الكاميرون المتحدة) : قال ان ميزانية الأمم المتحدة تمثل ، في رأى وفده ، الوثيقة الأساسية التي تستخدمها المنظمة في تنفيذ برامجها . ان جزءا جوهريا من هذه البرامج مخصص لبلدان العالم الثالث التي لا تزال تنميتها محدودة نتيجة للصعوبات التقنية والمالية التي تواجهها . وبناء عليه يجب أن تعكس ميزانية الأمم المتحدة ليس فقط اهتمام الدول الأعضاء بمشاكل اليوم الجدية ولكن أيضا مقرراتها المشتركة لايجاد حلول في اطار الميثاق . والا لتفاقمت هذه المشاكل بنتائج يؤسف لها بالنسبة للجميع وخاصة البلدان الفتية ذات الاقتصادات النامية .

٣٩ - واستطرد فقال ان وفده يقدر الجهود التي بذلت لتحسين تقديم الميزانية لكنه يرى انه من الضرورى بذل جهود أخرى لتحسين المنهجية ، وخاصة على مستوى هيكل البرامج . ويجب الاعتراف بأنه ستكون هناك عيوب في هذا المجال لحين وضع اطار للخطة متوسطة الأجل ولحين اجراء دراسة شاملة للترابط بين هذه الخطة والميزانية .

٤٠ - وذكر ممثل الكاميرون انه كما ابرز الأمين العام في بيانه أمام اللجنة الخامسة ، فان الميزانية البرنامجية المقترحة قد وضعت وفقا لسياسة التقشف المبنية على أساس الأحوال الاقتصادية السيئة السائدة في العالم أجمع . ومع ذلك وكما ذكر الأمين العام بحكمة فانه يراعي عند وضع برامج الأمم المتحدة الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة لعدد كبير من الدول الأعضاء وبصفة خاصة البلدان النامية . وقال ان وفده يرى اذن انه يجب ابداء الاعتدال عند تطبيق الضغوط المالية أو المتعلقة بالميزانية حتى لا تضار هذه البرامج في مجموعها .

٤١ - واستطرد قائلا أنه اذا كان من المتفق عليه بصفة عامة وجود ترابط بين القرارات التي تعتمدها الأجهزة التشريعية في الأمم المتحدة وزيادة الميزانية ، فانه من اللازم كذلك الاشارة الى أن بلدان العالم الثالث ، وبصفة خاصة افريقيا ، هي الضحايا الرئيسية للتوترات والنزاعات والاضطرابات وأسباب عدم الاستقرار وسوء الفهم التي تسود العلاقات الاقتصادية الدولية .

٤٢ - وأردف قائلا انه لما كان الأمر كذلك ، فانه يجب توسيع مجال عمل الأمم المتحدة حتى تستطيع تهيئة الظروف التي تؤدى الى تعادل فرص تحقيق الرفاهية . كما أن تخفيف المنازعات والتوترات سوف يجعل من الممكن تحرير الموارد . اذ ينفق كل عام ما مجموعه ٤٨٠ بليون من الدولارات على الأقل على سباق التسلح . ونتيجة لذلك تحرم الأمم المتحدة من موارد كان يمكن تخصيصها لتحسين ظروف المعيشة للملايين من البشر .

(السيد مونت ، جمهورية الكاميرون المتحدة)

٤٣ - وأضاف قائلا انه علاوة على ذلك ، فان انعدام الارادة السياسية الضرورية لانهاء حالة الركود التي تشل المفاوضات الدولية ، قد أدى الى وضع لابد فيه من مواصلة التفاوض ، الأمر الذى يتطلب المزيد من الموارد .

٤٤ - واستطرد قائلا انه في مناخ التوتر وعدم التوازن والغموض السائد حاليا والذى لا يؤثر في السلم والأمن العالميين فحسب بل أيضا في العلاقات الاقتصادية الدولية ، لابد من دعم جهود الأمم المتحدة التي تمثل ، خاصة للبلدان الفتية ، مصدرا للأمل في عالم يبحث عن السلم والأمن والتنمية المترابطة في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد .

٤٥ - السيد هبيرن (جزر البهاما) : قال ان وفده يدرك تماما ان بلده صغير الحجم وقليل الموارد وان المساواة القانونية اسطورة ، ومع ذلك فقد تجرأ واشترك في المناقشة في موضوع في غاية التشعب وهو الميزانية .

٤٦ - واضاف ان وفده ، أسوة بالوفود الأخرى ، قد أدرك أن هناك شيئا مغلوطا بدرجة مقلقة فيما يتعلق بادارة الشؤون الادارية والمالية المتعلقة بالميزانية. فأولا - صوت كبار المشتركين في الميزانية ضد التقديرات المنقحة وذلك في ختام الدورة الثالثة والثلاثين . وثانيا ، فان البلدان النامية ، كما هو واضح من المناقشة العامة أمام الجمعية في جلستها العامة ، يزداد عدم ارتياحها للفجوة التي تتسع باستمرار بينها وبين البلدان المتقدمة صناعيا بالرغم من برامج التنمية التي تنفذها المنظمة . وثالثا ، ان الاحصاءات الخاصة بالميزانية البرنامجية المقترحة قد أثبتت أن موارد الميزانية التي تخصص للأنشطة الموضوعية أو المتعلقة بالتنمية تنخفض باستمرار. ورابعا ، ان الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة أصبحت واضحة عند بحث مستوى الموارد المتوقعة من مصادر التمويل الكبرى لبرامج وأعمال المنظمة وامكانية الاعتماد على استمرار وصولها .

٤٧ - واستطرد قائلا انه بالنسبة لمسألة الموارد خارج الميزانية ، فان لجنة شؤون الادارة والميزانية أبدت عددا من التعليقات في تقريرها الأول (A/34/7 ، الفقرات من ٤٧ الى ٥٩) ؛ وقالت ان الحاجة تدعو الى خطط ارشادية أفضل تحديدا وأكثر واقعية ، وخاصة فيما يتعلق بنقل الوظائف الممولة من موارد خارج الميزانية الى الميزانية العادية . وعلاوة على ذلك ، وكما سبق توضيحه ، فان الحاجة تدعو الى خطوط ارشادية أكثر واقعية فيما يتعلق باعادة تصنيف الوظائف في الميزانية العادية.

٤٨ - وأضاف قائلا ان وفده يود ابراز مسألة الوظائف الممولة من الميزانية العادية ومن موارد خارج الميزانية لأنه ، كما أشير الى ذلك مرارا ، فان الجزء الأكبر من نمو الموارد المقترحة يتعلق بتكاليف الموظفين. وفي هذا السياق فان وفده ينضم الى الملاحظات التي أبداها وفد استراليا ورومانيا فيما يتعلق بالحاجة الى زيادة النظام والانتاجية في الأمانة. وقد أحاط علما كذلك ، في نفس السياق ، بتعليقات اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ من تقريرها الاول (A/34/7)، بشأن الانفاق الخاص بالمساعدة المؤقتة العامة والخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء. وقال أنه يثق بأن العيوب المشار اليها في التقرير سيتم علاجها .

(السيد هيبرن ، جزر البهاما)

٤٩ - وأردف قائلا ان وفده يشعر بقنوط متزايد عندما يفكر في المسائل التي سبق أن اشار اليها توا والى مئات القرارات التي لم تنفذ أو التي نفذت بطريقة سطحية . وقال أنه يأمل في أن تراعى تحذيرات اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧٤ من تقريرها الأول ، والتي كررها الأمين العام في بيانه أمام اللجنة .

٥٠ - ثم قال ان الطريقة الوحيدة لتجنب تكرار تقديم طلبات الموارد بمبالغ تزيد عن التقديرات الأولية هي أن " نمسك الثور من قرنيه " كما هو ، وممارسة " الارادة السياسية " التي تكون دائما على الشفاة لكنها نادرا ما تميز أفعال الوفود .

٥١ - وأضاف قائلا ان وفده يود اذن أن يقترح أن توصي اللجنة الخامسة عن طريق رئيسها ، آخذة في الاعتبار روح ونص المادتين ٤١ و ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة والفقرات ١٤ ، ٩٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ من المرفق الخامس لهاتين المادتين ، الى المكتب بأن يخطر رئيس الجمعية العامة جميع اللجان الرئيسية بالوضع المالي للأمم المتحدة ، وأن يبلغها انه بسبب هذا الوضع فان اللجنة الخامسة توصي من حيث المبدأ بعدم التقدم اليها بأية قرارات تتضمن آثارا مالية اضافية . اما الموارد الاضافية التي قد تلزم ، فيجب مواجهتها باعادة تحديد الأولويات وباحترام البرامج والانشطة الجديدة والموجودة حاليا وباعادة توزيع الموارد . وفي هذا الصدد ، يمكن الرجوع الى الأمانة - مثلا ، وحدة التقييم واللجنة الدائمة ، تحت رئاسة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي - ووحدة التفتيش المشتركة للحصول على " الآراء الادارية " .

٥٢ - واستطرد قائلا أنه بعد ما يتم تعريف اللجان الرئيسية ، رسميا بالوضع المالي للأمم المتحدة ، يجب أن تقرر كل منها - وكذلك مجلس الأمن - الاستثناءات من حالات " تجميد " تقديم طلبات القرارات ذات الآثار المالية .

٥٣ - وقال ان وفده سبق أن قدم هذا الاقتراح الى اللجنة لبحثه لأنه وجد أن مثل هذا الاجراء المباشر لازم لمواجهة عدم الثقة المتزايد باطراد فيما تقوله المنظمة والشلل الذي أصاب أكبر جهازين فيها للتخطيط والبرمجة ، وهما لجنة البرنامج والتنسيق التي لم تستطع النهوض بمهمتها خلال الدورة الماضية والخطة متوسطة الأجل التي ، بالرغم من كل ما عمل بشأنها ، لم توافق عليها لا الجمعية العامة ولا المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥٤ - واختتم قائلا انه يود أخيرا أن يضيف أنه قدم المبادرة الخاصة بالعمل المباشر والمشترك من جانب جميع اللجان الرئيسية بدلا من اقتراح بوجوب قيام اللجنة الخامسة بمثل هذا التدبير وحدها ومن تلقاء نفسها للأسباب التالية : أولا ، كل لجنة رئيسية تفهم أكثر من غيرها برامجها وهي تستطيع اذن أكثر من غيرها تحديد الأولوية واعادة توزيع الامكانيات ؛ ثانيا ، ان افضل طريقة للتعليم هي العمل ، والمسؤولية عن فاعلية المنظمة هي في نهاية الأمر مسؤولية جماعية ؛ ثالثا ، لم تظهر اللجنة الخامسة في الماضي قدرتها على مقاومة الهجوم الجماعي للآثار المالية الاضافية .

البند ١٠٢ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات : تقرير لجنة المؤتمرات (تابع) A/34/32 وتصويب ١)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى (A/34/13/Add.37 and 38)

٥٥ - السيد بالا مارشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الجمعية العامة اذ أنشأت لجنة المؤتمرات وحددت مهامها ، كانت تحاول الحد من دعوة عدد مبالغ فيه من المؤتمرات والاجتماعات داخل منظومة الامم المتحدة . ورأى انه يجب أن يكون العمل لتحقيق هذا الهدف مزدوجا . فأولا ، يجب تنظيم الموارد المخصصة لخدمات المؤتمرات بطريقة تسمح بتجنيب كل اسراف ، ويجب اعداد المعايير العلمية لعمل موظفي خدمة المؤتمرات وتخفيض الوثائق تخفيضا جذريا . وثانيا ، يجب الحد من أنشطة المؤتمرات في الامم المتحدة مع وضع حد لعدد المؤتمرات والاجتماعات والموارد اللازمة لهذا النوع من النشاط .

٥٦ - وأضاف قائلا انه من الواضح من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) ان هذه اللجنة حققت خلال السنتين التي عملت فيهما نتائج في المجال الاول وان وفده يؤيد توصيات اللجنة بشأن الحد من الوثائق وترشيد استخدام موارد المؤتمرات الأخرى . ومع ذلك فهو يجد ان التدابير التي أوصت بها لجنة المؤتمرات والتي تهدف الى تنظيم استخدام موارد المؤتمرات كان يجب أن تنفذها الأمانة من نفسها قبل انشاء لجنة المؤتمرات بمدة طويلة وانه ليس من الضرورى تكليف الهيئات الدولية الحكومية بهذه المهمة . وان اللجنة لم تحقق أى تقدم بالرغم من التفويض الصريح المحدد الصادر اليها من الجمعية العامة في الموضوع الذى كان يتطلب اشتراك هيئة دولية حكومية وهو اقامة نظام الحصص .

٥٧ - واستطرد قائلا انه لو أخذنا في الاعتبار تقرير لجنة المؤتمرات والخبرة اليومية للوفود ، لأصبح من الواضح ان قدرة الأمانة على خدمة المؤتمرات وقدرة الدول الأعضاء على الاشتراك في الاجتماعات قد وصلت الى حدها الأقصى من الناحية العملية وتجاوز هذا الحد سوف يعني زيادة في الميزانية وانخفاض في اشتراك الدول الأعضاء .

٥٨ - وأردف قائلا ان توزيع موارد المؤتمرات قد استقر في الوقت الحالي وكل زيادة محسوسة في أنشطة المؤتمرات في مجال معين سوف يضر بالمجالات الأخرى ويدخل الاضطرابات على التوازن الحالي . وكل اضطراب في التوازن سوف تكون له آثار خطيرة بالنسبة للأمم المتحدة وينطوى على مخالفة الميثاق . ونظرا لهذا الخطر اتخذت الجمعية العامة أول خطوة ايجابية بالموافقة على المقرر ٣٣/٤١٧ . ان وضع حدود على موارد المؤتمرات لا يعني اعتماد نظام جامد لا يسمح بالمرونة في ضوء التغييرات ، وعلى العكس سيشجع مثل هذا التدبير الدول الأعضاء والأمانة على اعادة تحديد الأنشطة التي كانت بالية وذات فائدة حدية ، مما سيمكن من تحرير الموارد لمجالات أخرى من النشاط .

٥٩ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان وضع نظام حصص قد يكون معقدا اذا لم تتوفر الرغبة في بحث الموضوع بحثا كاملا ، ولكنه سيكون على جانب كبير من السهولة اذا نظرنا اليه من ناحية البحث عن طريقة رشيدة لاستخدام الأنصبة المقدرة للدول الأعضاء . وأضاف ان وفده يرى انه لا داعى لتأخير اتخاذ مقرر في هذا الموضوع واذا كانت لجنة المؤتمرات لن تحقق أى تقدم نحو وضع نظام الحصص خلال السنة القادمة ، فانه يمكن عندئذ التساؤل ما هي جدوى تجديد تفويضها .

٦٠ - السيد سربانسكو (رومانيا) : لاحظ ان هناك ، في القسم ٧ من الفصل الثالث من تقرير لجنة المؤتمرات ، تمييزا مستمرا ضد اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأنه اتضح أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا الاقتصادية الاقليمية الأخرى ، لا تستطيع عقد اجتماعات بعيدا عن مقرها في جنيف . فلا بد من ازالة هذا التمييز ، لأنه لا يوجد أى سبب لاعتبار هذه اللجنة من " الدرجة الثانية " . وبالاضافة الى ذلك فان الفقرة ٣٢ (ى) غامضة اذ ليس من الواضح ما هي " الهيئات الفرعية للجمعية العامة " وما هي " الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة " .

٦١ - ثم قال ان وفده يوافق أساسا على ما جاء في الفقرة ٣٣ من التقرير ، بشأن الدعوات المرسلة من الوكالات المتخصصة الى الهيئات الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وان كان يرى انه يجب تنفيذ هذه الفقرة بشيء من المرونة .

٦٢ - وأضاف انه بالنسبة لادارة موارد المؤتمرات ، يجب مواصلة الجهود لتحسين ادارة هذه الموارد ولوضع خطوط ارشادية تهدف الى ابعاد الارتجال والأغراض الشخصية . أما بالنسبة للمعايير القياسية لعمل موظفي خدمة المؤتمرات ، فلم تقدم أية معلومات عنها في التقرير ولذا فان وفده يؤيد التوصية بمواصلة دراسة هذا الموضوع ويأمل ان يتخذ مقرر في هذا الصدد قريبا .

٦٣ - السيد لوشنير (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال انه وجد ان عمل لجنة المؤتمرات مرض بصفة عامة لكن لديه بعض ملاحظات على التقرير يود أن يدلي بها . فبالنسبة لوضع نظام حصص يجب ايجاد توازن بين الحزم في مواجهة انتشار الاجتماعات والرغبة في مواجهة الحاجات السياسية والاقتصادية لعالم سريع التغيير . ومع ذلك فان أى نمو في أنشطة المؤتمرات لابد من مواجهته بصفة رئيسية من أموال يتم الحصول عليها عن طريق اعادة توزيع الموارد . وكل مخالفة لجدول المؤتمرات بين الدورات يجب أن تمول من الاعتمادات التي سبق اعتمادها .

٦٤ - وأضاف ان وفده علم بشيء من القلق ان تسعة مؤتمرات خاصة اقترحت أن تحدد ميعادها في عام ١٩٨٠ وان هذا سوف يؤدى الى بعض التجاوزات . وعلاج هذه المشكلة أمر يسير : تخفيض عدد المؤتمرات واختصار مدتها . وفي هذا الصدد فهو يود أن يسأل الأمانة ما هي فترات المؤتمرات التي خصصتها لاجتماعات اللجنة العامة للجنة نزع السلاح وللدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح . فعلى أساس هذه المعلومات تستطيع اللجنة الخامسة أن تحدد ما هي الأولويات والمواعيد والأماكن التي يجب تعديلها في جدول المؤتمرات .

٦٥ - وأعرب عن تقدير وفده لأن لجنة المؤتمرات قررت تغيير مكان عقد بعض المؤتمرات من نيويورك الى جنيف ، حتى تستطيع مواجهة احتياجات خدمة الجزء الأول من الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، الذى سيدرج في جدول المؤتمرات بعد موافقة الجمعية العامة على عقده .

٦٦ - واستطرد قائلا ان الأمين العام قد راعى الاهتمامات المالية للدول الأعضاء عند اعداد

(السيد لوشنير، جمهورية المانيا الاتحادية)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ويجب أن يستمر في مراعاة جميع الطلبات الرامية للحصول على اجتماعات ومؤتمرات اضافية . وفي الوقت نفسه يجب أن تمارس الدول الأعضاء ضبط النفس بدقة وبحث كل طلب اضافي لخدمة المؤتمرات .

٦٧ - السيد كلكارني (الهند) : قال ان وفده يقدر جهود لجنة المؤتمرات في مواجهة مشكلة المؤتمرات والاجتماعات ، التي اتخذت أبعادا كبيرة . ويسره ان يلاحظ الخطوات التي اتخذها المجلس الاقتصادي الاجتماعي لتخفيض عدد الوثائق والحد من عدد اجتماعاته . وقال انه يوافق مع رئيس المجلس انه من المرغوب فيه ان تصدر مثل هذه المقررات من اللجنتين الثانية والثالثة ، ويأمل أن يبلغ الاجراء الذي اتخذه المجلس الى رئيسي هاتين اللجنتين .

٦٨ - وأضاف انه بالنسبة لجدول المؤتمرات فان السؤالين الأساسيين المطروحين هما هل يعقد الكثير من المؤتمرات والاجتماعات وهل في استطاعة الأمانة أن تواجهها . وقال ان وفده يعتقد ان عددا لا بأس به من المؤتمرات التي تعقد حاليا له فائدة حدية فقط ويستنفد قدرة الوفود على الاشتراك في جميع الأنشطة مما يجعل من المحال على الأمم المتحدة أن تعالج بنفسها المسائل موضوع البحث . ومثال ذلك ان لجنة البرنامج والتنسيق اجتمعت في نفس الوقت الذي تعقد فيها الدورة الحالية للجمعية العامة للنظر في الميزانية البرنامجية خلال خمسة أيام فقط وذلك أولا بسبب عدم اعداد الوثائق وعدم توفر مرافق خدمة المؤتمرات .

٦٩ - واستطرد ممثل الهند قائلا انه قد حان الوقت لممارسة بعض الرقابة . لأنه اذا كان يجب نظريا ان تكون الامم المتحدة قادرة على تنظيم أي عدد من المؤتمرات تطلبه الدول الأعضاء ، الا انها في الواقع لا تستطيع القيام بذلك . وحتى تصبح الامم المتحدة حيوية وديناميكية ، لا بد من تحديد أولويات ، كما يجب ألا نثقل كاهلها ببرنامج عمل ليس في وسعها النهوض به . والا ستدعو الحاجة الى زيادة موارد المؤتمرات مما سيجعل من الصعب الحصول على هذه الموارد بسبب عدم استطاعة البلدان النامية تقديم هذه الموارد وعدم قبول البلدان المتقدمة تقديمها .

٧٠ - وأردف قائلا انه يجب في هذه الظروف تركيز الاهتمام ، وعلى الدول الأعضاء أن تحدد اختياريا من عدد الاجتماعات وتتاليها ومددها والا لوصلت الأمانة الى نقطة لا تستطيع معها تقديم الخدمات الضرورية كما سبق أن حدث في بعض الحالات . وبالاضافة الى ذلك فان هيئات فرعية عديدة تضطر الآن الى عقد اجتماعات كثيرة لفترات طويلة . وهناك مثل اللجنة الاستشارية التي تظل منعقدة لمدة ٥١ أسبوعا كل فترة سنتين .

٧١ - وقال انه يجب على الأمانة في الوقت نفسه أن تزيد استجابتها لعبء العمل المتزايد . ويتضح من الفقرتين ٥٦ و ٥٧ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) أن هذه اللجنة تؤيد القول بأن المستوى الحالي للاجتماعات والوثائق يفرض أعباء على قدرة الأمانة العامة على تقديم خدمات كافية لهذه الاجتماعات . وأبدى أن وفده لا يوافق على أن عبء العمل قد زاد عن الحد في جميع الأحوال . وعلى العكس يبدو انه ظهر شيء من عدم المقدرة لمواجهة عبء عمل لم يكن الا معتدل الزيادة . وتدل الميزانية البرنامجية المقترحة (A/34/6 - الباب ٢٩) على ان عدد المهام في

(السيد كلكارني ، الهند)

الترجمة الفورية قد زاد بنسبة ٢٠ في المائة من فترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ الى فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ لكنه انخفض الى مستوى حدى بيّن في فترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وقد زاد عبء أعمال الترجمة التحريرية بنسبة ٣ر٦ في المائة بين فترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ، وبنسبة ٨ر١ في المائة بين فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ وفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وزاد عبء الطباعة على الآلة الكاتبة بنسبة ٣ في المائة بين فترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ وفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ ثم انخفض بصورة حدّية بين فترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ وفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . فهذه الأرقام تدل على انه لم يحدث نمو لا تمكن مواجهته في طلبات خدمات المؤتمرات . وان كانت الأمانة قد توقعت عبء عمل أثقل لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، الا أنه لا بد من الملاحظة ان اللجنة الاستشارية اقترحت في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (A/34/7) ، تخفيض خدمة المؤتمرات بمبلغ قدره مليون دولار ، لأنها تعتقد ان طلبات خدمة المؤتمرات قد لا تصل خلال فترة السنتين التالية الى المستوى الذى بلغته خلال الفترة الحالية . ويجب ألا يغيب عن البال ، كما جاء في مقترحات الميزانية ، ان جميع الضغوط على أنشطة خدمة المؤتمرات الناجمة عن أعمال البناء ستزول في أوائل عام ١٩٨٠ ، الا أن أعمال البناء ستستمر وسيظل تأثيرها الى حد ما على أنشطة المؤتمرات . وعلى ذلك فان هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن أنشطة المؤتمرات ستظل في نفس المستوى بل وقد تقل نوعا ما . وما دامت احتياجات معظم خدمات المؤتمرات قد استقرت منذ الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، فانه لا بد ان يكون للأمانة انتاجا أكبر اذا كان الهدف هو تطبيق القواعد الخاصة بالوثائق .

٧٢ - وأضاف انه بالرغم من ان وفده لديه بعض التحفظات على النتائج التي وصلت اليها لجنة المؤتمرات بشأن مقدرة الأمانة ، الا انه سيصوت لصالح قبول توصيات اللجنة .

٧٣ - السيد المصدوقي (المغرب) : أعرب عن تقدير وفده للعمل الذى أنجزته لجنة المؤتمرات في اعداد تقريرها (A/34/32) . وأضاف قائلا ان المؤتمرات والاجتماعات تستنفذ دون شك جزءا كبيرا من ميزانية الامم المتحدة ويجب اذن برمجتها حسب جدول يساعد على عقدها بطريقة مناسبة دون ضياع الموارد لأن المنظمة في أشد الحاجة اليها .

٧٤ - وقال انه بعد الاستماع بعناية لبيان رئيس لجنة المؤتمرات ، وبعد دراسة تقرير اللجنة والفصلين ٣٧ و ٣٨ من تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعي (A/34/3/Add.37 و Add.38) ، يود وفده ابداء بعض التعليقات .

٧٥ - وأضاف قائلا ان احدى المشاكل الرئيسية فيما يتعلق بعقد المؤتمرات هي اعداد خدمات الوثائق والترجمة التحريرية . ان الوثائق تصدر مع الأسف متأخرة وهذا يخلق صعوبات للوفود ويحول دون النظر في مختلف البنود في الوقت المناسب . ويرجع بعض هذا التأخير الى ان هناك وظائف خالية في وحدات الطباعة ، لأن الأمانة تلاقي صعوبة في تعيين الطباعين .

(السيد المصدوقي ، المغرب)

٧٦ - وذكر ان أقسام اللغة العربية تعاني مشاكل خاصة ، منها مشكلة الاصطلاحات وقد سبق لوفده ان لاحظ في الدورة السابقة انه يجب أن تقدم المصطلحات المستخدمة في الترجمة في الأقسام العربية على أساس العمل الذى أنجزته جامعة الدول العربية في مركزها في الرباط . أما القسم الألماني الذى بدأ عمله مؤخرا ، فهو لا يلاقي نفس المشاكل التي تواجه القسم العربي . وينبغي أن تتخذ الأمانة الخطوات اللازمة لحل هذه المشاكل .

٧٧ - وقال ان الجمعية العامة قد وضعت في دورتها الثانية والثلاثين بالقرار ٣٢/٧١ مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن اعداد جداول الاجتماعات والوثائق ولكن هذه المبادئ التوجيهية لم تطبق كلها . فمثلا ذكر تقرير لجنة المؤتمرات في الفقرة ٧٥ منه انه في عام ١٩٧٩ قل عدد حالات الغاء الاجتماعات المقررة وقل كذلك متوسط فترات الاجتماعات مما أدى الى التبديد عن طريق الاستخدام غير الملائم لموارد المؤتمرات المخصصة وألحق الضرر بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .

٧٨ - ثم أكد ممثل المغرب ان وفده يؤيد التوصية الخامسة للجنة المؤتمرات التي تلح كمبدأ عام على عدم تشجيع دعوات الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة الى هيئات الامم المتحدة لعقد اجتماعات خارج مقراتها ، مادامت الدول الأعضاء هي التي ستتحمل في نهاية الأمر التكاليف المترتبة على ذلك . أما بالنسبة للفقرة ٣٢ (هـ) من تقرير لجنة المؤتمرات ، التي تجيز لبعض الهيئات أن تعقد اجتماعاتها بالتناوب في نيويورك وفي جنيف أو فيينا ، فان وفده يكرر الاعراب عن قلقه بشأن الآثار المالية لسفر الموظفين من مدينة الى أخرى . لكن ممثل المغرب وافق من جهة أخرى مع أعضاء لجنة المؤتمرات الذين اقترحوا (الفقرة ٥٣ (هـ)) أن يطلب من الأمين العام أن يقدم الى هيئات الامم المتحدة المناسبة دراسة عن امكانية ادماج تكاليف خدمة المؤتمرات في ميزانيات البرامج الفردية . كما انه رحب بمقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٨١ بشأن جدول المؤتمرات والاجتماعات وخاصة الفقرة الفرعية (د) منه ، التي تنص على انه بعد موافقة المجلس على جدول المؤتمرات والاجتماعات لن يسمح باضافة مؤتمرات أخرى في فترة السنتين يترتب عليها الخروج على دورة الاجتماعات المقررة . وقال انه يود أن يذكر أيضا قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٤١ و ١٩٧٩/٦٩ ، المتعلقين بالاشراف على الوثائق والحد منها وأعرب عن الأمل في أن تحذو الهيئات الأخرى حذو المجلس .

٧٩ - وأخيرا قال ان وفده سوف يؤيد توصيات تقرير لجنة المؤتمرات وكذلك جدول المؤتمرات المقترح .

٨٠ - السيد جيجر (شيلي) : قال انه سبق لوفده ، وهو عضو في لجنة المؤتمرات ، أن أشار في مناسبات أخرى ، الأهمية التي يعلقها على عمل هذه اللجنة والحاجة الحيوية التي تدعو جميع الدول الأعضاء للتعاون معها حتى تستطيع النهوض بولايتها .

٨١ - وأضاف انه يتبين ، استنتاجا من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) ، ان جميع المسائل التي بحثتها اللجنة تؤثر على عمل الأمم المتحدة ولذلك فان التنفيذ الفعلي لتوصيات تلك اللجنة من شأنه ان يحدد الى حد بعيد نجاح عمل المنظمة لأن ذلك يسمح بتحسين الموارد البشرية والمادية المختلفة والوسائل المتاحة ، مهما كانت محدودة .

(السيد جيجر، شيلي)

٨٢ - وقال ان قراءة تقرير لجنة المؤتمرات تدل على انها قامت، بالقدر الممكن، بالولاية المناطة بها بقرار الجمعية العامة ٣٢/٧٢ وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التوزيع الأمثل لموارد المؤتمرات. ان هذه اللجنة عقدت مشاورات مثمرة مع الأمانة وأظهرت الموافقة الاجماعية على تقريرها، دون المساس بالمواقف التي اتخذتها الوفود حول بعض المسائل، ان فعالية اللجنة المستمرة تقوم على وحدتها وقدرتها على الوصول الى اتفاق في الرأى.

٨٣ - وذكر ان وفده يشاطر اهتمام الوفود الأخرى بالمشاكل الناتجة عن التأخير في تلقي الوثائق ومسألة الترجمة الى لغات العمل وانتشار الاجتماعات التي يتزايد عددها بحيث يصبح في القريب العاجل من العسير على المنظمة ان تواجهها. وأيد لذلك التوصيات الواردة في تقرير لجنة المؤتمرات على ان يؤدى تنفيذها الى وضع حد للممارسات السيئة. وقال ان اللجنة أشارت في التوصية السادسة الى التوسع في جدولة المؤتمرات وتوزيع الوثائق في الوقت المناسب، وفي التوصية الثالثة، راعت اللجنة مصالح بعض الوفود في تنظيم مشاورات بين لجنة المؤتمرات والمجلس الاقتصادى والاجتماعي. كما رحبت اللجنة أيضا بقرارات المجلس ١٩٧٩/١، ١٩٧٩/٤١، و ١٩٧٩/٦٩، بشأن الرقابة على الوثائق والحد منها، وأشارت الى انه يجب على الهيئات الأخرى أن تحذو حذو المجلس.

٨٤ - وقال ان وفده يؤيد مقررات المجلس الاقتصادى والاجتماعي وخاصة المقرر بعدم الخروج على دورة السنتين متى تمت الموافقة على جدول المؤتمرات. كما أنه يشاطر أيضا الرأى الذى أعربت عنه لجنة المؤتمرات في التوصية الخامسة من عدم تشجيع دعوات الوكالات المتخصصة الى هيئات الامم المتحدة لعقد اجتماعات خارج مقرها الرئيسي، اذا كان ذلك سيتطلب تكاليف اضافية ستتحملها في نهاية الأمر الدول الأعضاء.

٨٥ - وأشار ممثل شيلي الى ان الأمين العام في تقريره بشأن ترشيد وتنظيم الجمعية العامة (A/34/320)، قدم مجموعة من التوصيات بعضها يعمل به خلال الدورة الحالية وقد أدت الى نتائج طيبة. وبعض هذه التوصيات جديرة بالذكر وهي الواردة في الفصل الخامس بشأن الاستخدام الأقصى للوقت المتاح، وفي الفصل السادس بشأن الوثائق، وفي الفصل الثامن بشأن تخطيط الاجتماعات. وقد أوصى الأمين العام في الفقرة ٣١ (أ) من الفصل الثامن بالاذن للجنة المؤتمرات بالقيام بدور اكثر فعالية في تخطيط الاجتماعات وفي استخدام مرافق المؤتمرات.

٨٦ - وأضاف قائلا ان وفده يأمل في أن هذه التوصيات، وان كانت موجهة الى الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، سوف تمتد وتشمل الهيئات الأخرى من منظومة الامم المتحدة اذ انها تهدف ليس فقط لتلافي تبديد الموارد ولكن أيضا الى تحسين فعالية خدمات المؤتمرات.

٨٧ - واختتم كلامه قائلا بأن وفده يرى ان تقرير لجنة المؤتمرات دقيق وان التوصيات الواردة فيه والتي يوافق وفده عليها كلها، هي توصيات قيمة. وعلى ذلك فان وفده سيصوت لصالح اعتماد جدول المؤتمرات.

٨٨ - السيد ماجزلي (ايطاليا) : قال انه ليس من الضروري التكرار ان جميع أعضاء اللجنة الخامسة مقتنعون بالحاجة الى وقف انتشار المؤتمرات وزيادة حجم الوثائق ، الأمر الذى يهدد باختناق الامم المتحدة . ولقد أدرك وفده قلق تلك الوفود التي تمسكت بأنه لا يجب تحديد أنشطة المؤتمرات على أساس الأولويات السابقة التي لا تعكس الأحاسيس الحالية او المقبلة للدول الأعضاء أو اراداتها السياسية في البحث عن حلول داخل اطار الامم المتحدة (A/34/32 ، الفقرة ٥٤) . ويجب أن يكون لتبادل الرأى داخل اللجنة الخامسة هدف رئيسي واحد هو كفالة قوة أكبر وأثر أشد للجنة المؤتمرات .

٨٩ - وأضاف ان لجنة المؤتمرات قدمت مجموعة من التوصيات جديرة بأن توافق عليها اللجنة الخامسة . وقال انه يجب أن تعتمد اللجنة الخامسة جدول المؤتمرات وان كانت المقررات التي يتعين صدورها من الجمعية العامة في دورتها الحالية يتطلب تعديل هذا الجدول . ولقد كان من الأفضل للجنة الخامسة أن تنظر في جدول المؤتمرات في نهاية الدورة . ومن حسن الطالع في الظروف الحالية ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي سبق ان درس بعناية هذا الجدول لأن معظم الوفود لم يتسن لها الوقت الكافي للتشاور مع حكوماتها بشأن كل مسألة محددة واردة في هذا الجدول .

٩٠ - وأردف قائلا انه يتعين على اللجنة الخامسة ألا تكتفي بتكرار قناعتها بأن عدد المؤتمرات والاجتماعات وحجم الوثائق مبالغ فيها . بل يجب عليها أن تقدم اقتراحات عملية مثل تلك التي قدمها وفد جزر البهاما .

٩١ - واستطرد قائلا انه من الأصلح أن يعمل رئيس لجنة المؤتمرات بالاتصال الوثيق ليس مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي فحسب وانما كذلك مع رئيسي اللجنتين الثانية والثالثة . ومن الأصلح أيضا دعوة مكتب الجمعية العامة للاشتراك في المداولات كلما كان موضوعها بندا متصلا بزيادة حجم العمل في أقسام خدمة المؤتمرات بالأمانة .

٩٢ - وأضاف ممثل ايطاليا انه اذا لم يتم ذلك فان مختلف الهيئات ستنقصها نظرة عامة وتقرر عقد مؤتمرات جديدة أو تطلب تقارير خاصة دون أن تعمل حساب الآثار المترتبة على ذلك . وهكذا يكون من المفيد للغاية اذا أتيح لرئيس لجنة المؤتمرات حضور الاجتماعات الاسبرعية التي يقوم خلالها رؤساء اللجان الرئيسية بتقديم تقارير الى رئيس الجمعية العامة عن التقدم العام في أعمالهم .

٩٣ - واستطرد ممثل ايطاليا قائلا انه بالاختصار ونظرا لأن الموارد محدودة والحاجات ضخمة ولأنه يجب عمل حساب المستقبل وكذلك الحاضر ، فانه لا يكفي دراسة حصر قد تعكس أولويات الماضي ، ولكنه من الضرورى بدلا من ذلك مراعاة الدور المتغير الذى تقوم به الامم المتحدة ، وهو المرآة التي تعكس الحقائق السياسية المتغيرة للحياة الدولية . فلا يجب على اللجنة الخامسة أن تقتصر على اعتماد التوصيات الواردة في الفقرة ٧٩ من تقرير لجنة المؤتمرات بل يجب عليها أيضا أن تكفل تخويل لجنة المؤتمرات سلطة أوسع .

٩٤ - السيد مالكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده درس الوثيقة A/34/32 بكل عناية وانه يؤيد التوصيات التي تهدف ، وفقا لولاية لجنة المؤتمرات ، الى ان تضمن قيام الهيئات المعنية بالاستخدام الأمثل لمرافق المؤتمرات المتاحة حاليا . كما انها تؤيد التوصية بأن تأذن الجمعية العامة للأمانة العامة بأن تحدد مواعيد افتتاح دورات اللجان الفنية واللجان الدائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمرونة ، والتوصية بأن تؤكد الجمعية العامة من جديد على المبادئ التوجيهية القائمة للتقليل من التبديد الناتج عن الغاء الاجتماعات المقررة .

٩٥ - وأردف قائلا ان قراءة الوثيقتين A/34/3/Add.37 و Add.38 (الجزء الأول) والفصلين ٣٧ و٣٨ من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصين بمراقبة الوثائق والحد منها وجدول المؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ تظهر ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اعتمد مقررات للحد من حجم الوثائق وأن يقلص فترة انعقاد كل دورة من الدورات العادية للمجلس بمدة أسبوع واحد . وعلاوة على ذلك لا بد من الاعتراف بالجهود التي تبذلها في هذه المجالات اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، التي نظرت في جلستها عام ١٩٧٨ في توصيات لجنة المؤتمرات بشأن ادخال الاجراءات المنهجية لتقرير متى يجب عقد الاجتماعات واعتمدتها . وقال ممثل اوكرانيا ان وفده يرحب باستجابة اللجنة الاقتصادية لاوروبا الى توصيات لجنة المؤتمرات لكنه يتساءل كيف يمكن العمل بهذه التوصيات ما دام الكثير من الأحكام البناءة التي اعتمدت من قبل في هذا الصدد لا يزال حبرا على ورق . فمثلا وكما ورد في الفقرة ٥٨ من تقرير لجنة المؤتمرات فان قرار الجمعية العامة ٢٦٠٩ (د - ٢٤) الذي قرر انه " لا يعقد ، كقاعدة عامة أكثر من مؤتمر خاص رئيسي واحد في أية سنة واحدة " ان هذا القرار ينتهك بانتظام . وفعلا عقد في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ سبعة مؤتمرات خاصة كبرى وحددت تسعة أخرى لعام ١٩٨٠ . وقد أنشئت هيئات تحضيرية لتنظيم هذه المؤتمرات وستعمل هذه الهيئات مددا طويلة مما يسبب نفقات كبيرة . وبالاضافة الى ذلك فانه انتهاكا للقرار المذكور فكثيرا ما يحدث ازدواج في أنشطة الهيئات القائمة وفي بعض الحالات تعمل بمستوى منخفض الكفاءة .

٩٦ - وأضاف انه واضح انه يجب بصورة عاجلة تعزيز دور الهيئات التحضيرية وزيادة فعاليتها . ففي القرار ٣٣٥ (د - ٢٩) (القسم ٢ ، فقرة ٣ (د)) ، قررت الجمعية العامة ان تبحث لجنة المؤتمرات امكانية وضع نظام حصص لتوزيع الموارد بين مختلف مجالات النشاط . وقد انقضت خمس سنوات منذ تاريخ اعتماد هذا القرار ولم يحصل شيء بعد في هذا المضمار باستثناء ادراج المسألة في جدول الأعمال سنة بعد سنة لتنظر فيها الجمعية العامة . فالفقرة ٤٩ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/34/32) تدل على ان الامانة اقترحت ضرورة الاستعاضة عن مصطلح " نظام الحصص " بالعبارة " مجموعة من التدابير لتحسين كفاءة وفعالية أنشطة المؤتمرات في المنظمة " . ومرة أخرى فانه مما يثبط الهمة ان الوقت يضيع في مناقشة مواضيع متصلة بالمصطلحات ولا يعتمد أي مقرر موضوعي .

٩٧ - واستطرد قائلا ان وفده يشاطر قلق الوفود الأخرى من الغاء المؤتمرات والتأخر في افتتاحها والتعجيل برفعها . الا انه يرحب ان التوصيات ذات الصلة التي اعتمدتها لجنة المؤتمرات بدأت

(السيد مالكو، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

تبدى ثمرتها . فمثلا ، تبدأ اللجنة الخامسة اجتماعاتها ، للسنة الثالثة المتعاقبة في مواعيدها . وكذلك وحسب البيانات المتاحة فان الوقت الضائع منذ بداية الدورة الحالية للجمعية العامة أقل ثلاث مرات عما ضاع خلال الدورة الثالثة والثلاثين .

٩٨ - ولاحظ ممثل أوكرانيا انه لا يزال مع ذلك هناك الكثير مما يجب القيام به . ووفقا للمعلومات التي قدمتها الأمانة فان الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين لم تستخدم ٣٩٢ ساعة من الوقت الذى كان مخصصا لها اذ من بين الـ ١٨٠ جلسة المقررة لم تعقد سوى ١٣٠ جلسة فقط .

٩٩ - وقال ان وفده يود أيضا أن يشير الى ان تقرير لجنة المؤتمرات لا يتضمن أية معلومات عن عدد المؤتمرات التي عقدتها في ١٩٧٨ هيئات تمول من خارج الميزانية والتي حملت تكاليفها ميزانية الامم المتحدة . فمن المهم للغاية القول بأن نفقات هذه الاجتماعات يجب أن تدفع عن طريق التبرعات التطوعية فقط .

تنظيم الأعمال

١٠٠ - الرئيس : أعلن ان اللجنة ستنظر في البندين ٩٨ و ١٠٢ من جدول الأعمال في اجتماع يوم الثلاثاء ١٦ تشرين الثاني /اكتوبر . وبالنسبة للبند ٩٨ أغفل ، من باب الخطأ ، اسم نيجيريا ، من قائمة المتحدثين . فاذا لم يسمع أى اعتراض فانه سوف يعتبر ان اللجنة توافق على ادراج اسم نيجيريا في تلك القائمة .

١٠١ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠